بيان من جبهة إستقلال القضاء حول اجراءات "مهزلة القرن"

الأحد 12 أكتوبر 2014 12:10 م

بيان من جبهة إستقلال القضاء حول اجراءات "مهزلة القرن" :

نطالب المستشار ابراهيم صالح بالاستقالة وتأسيس حزب سياسي وتتحدى النيابة بالدعوى رقم **15718** جنح مصر الجديدة لكشف زيف الاجراءات وعدم القبض على الجناة الحقيقيين

القاهرة **12** أكتوبر **2014**

تطالب جبهة إستقلال القضاء المستشار إبراهيم صالح، أحد ممثلي النيابة العامة الحالية في قضية الإتحادية المعروفة قانونيا بمهزلة القرن ، بتقديم استقالته من القضاء ، وتأسيس حزب سياسي داعم للانقلاب العسكري ، يلقي فيه خطاباته السياسة بدلا من توريط القضاء في الصراع السياسي الدائر بعد الانقلاب العسكري المجرم .
وتتعاهد الجبهة بالعمل على احالة المستشار ابراهيم صالح وكل القضاة المتورطين في الصراع السياسي الي لجان الصلاحية عقب سقوط الانقلاب العسكري لمواصلة نشاطهم السياسي إن لم يتورطوا في جرائم جنائية ، وذلك بعيدا عن القضاء الذي تجمد فعليا بسببهم منذ الانقلاب العسكري في **3** يوليو **2013** .
وتشير الجبهة إلي أن "مرافعة" النيابة السبت تصلح لمؤتمر إنتخابي ، وامتلأت بمواقف سياسية منحازة مسبقة ليست محل الدعوى ، وتأسست على مناهضة صارخة لقواعد الديمقراطية والحقوق الدستورية والسياسية والاجتماعية المقررة عالميا لكافة المواطنين، واحتقار للشعب المصري وخياراته ، وكشفت عن خصومة سياسية واضحة ، مع رئيس الدولة المختطف الدكتور محمد مرسي ، ومع جماعة سياسية دعم الشعب المصري خياراتها في **5** استحاقات ديمقراطية نزيهة اشرف عليها القضاء المصري بشكل وصل الي حد تكفير الإخوان **!.**
وتود الجبهة التأكيد على عدد من الحقائق التي تحاول النيابة غض الطرف عنها **:**
أولا **:** أخلت ذات النيابة التي ترافع في القضية أكثر من **130** من المضبوطين في الأحداث ، ولم تقم بواجبها علي الوجه الأمثل في الدعوى ، منذ اليوم الأول ، وقد حفظت التحقيقات دون مبرر قانوني ، ثم قامت بفتح التحقيق بعد الانقلاب العسكري بغرض سياسي واضح وانحياز صارخ ، ثم احالتها للمحاكمة ، دون ضم المحاضر التي حررت في ذلك اليوم وتم استبعاد **8** شهداء ينتمون للاخوان المسلمين ، بالرغم ان التقارير الطبية ، اوضحت سبب وفاتهم ومكان الوفاة ودفاتر المستشفيات تثبت ذلك ، واخفت النيابة العامة ذلك لادخال قيادات الاخوان المسلمين والرئيس محمد مرسي في القضية دون غيره علي خلاف الحقيقة
ثانيا **:** قوة الشرطة المناط بها تامين بوابة **3** قصر الاتحادية قبضت علي بعض البلطجية ، في حضور المقدم معتز النمر مسئول تأمين البوابة ، وتم ضبط معهم عدد **2** فرد خرطوش و**4** طلقات ومطواة وتم تسليمهم الي قسم مصر الجديدة ، و أسماؤهم **:** سيد حسن علي البنا، محمد جمال زكريا، تامر صبري محمد، حازم سيد اسماعيل ، فتحرر محضرا بذلك انذاك واحيل للنيابة العامة وعلي ذمته المتهمين وتولت التحقيق الي ان احيل المتهمين الي المحاكمة التي قضت بسجنهم في الدعوى رقم **15718** جنح مصر الجديدة لسنة **2012.** وتجاهلت النيابة والمحكمة ذلك
إننا نطالب بوقف الدعوى فورا ، بسبب تلك الاجراءات الماضية دون بصر ولا بصيرة ، ولا نزول على قواعد المحاكمات العادلة أو نظر للبطلان القانوني الصارخ في محاكمة رئيس جمهورية مازال شرعيته سارية قانونا ودستورا في ظل انقلاب عسكري لا يعترف به ولا يعتد به ، أو إعلاء سيادة القانون واستقلال القضاء وضم الشهداء المستبعدين من الدعوى والذين ارتقوا في تلك الأحداث المروعة وادخال المتهمين الحقيقيين قفص الاتهام